المواطنة متعددة الثقافات .....قراءة في المفهوم وأبعاده

Multicultural Citizenship ……A Reading of the Concept and Its Dimensions

-أ.م. د. قيس ناصر راهي [1]
-مركز دراسات البصرة والخليج العربي-جامعة البصرة-جمهورية العراق
- 09647738138002

تاريخ الاستقبال: 2023/05/01 تاريخ القبول:2023/05/21 تاريخ النشر: 2023/06/15

- **المستخلص:**

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم المواطنة متعددة الثقافات وأبعاده، بالإفادة من اطروحات النظرية السياسية المعاصرة، ولاسيما المهتمة منها بقضايا التعدد الثقافي وحقوق الاقليات، والاعتراف بالآخر. حاول البحث معالجة الاشكالية المتمثلة باختلاف المواطنة متعددة الثقافات عن مفهوم المواطنة بشكل عام، وهذا الأمر تطلب الوقوف عند مفهوم المواطنة وتصنيفاتها، مثل: السياسية، والقانونية، والاجتماعية، وغيرها، فضلاً عن مناقشة أسباب ظهور المواطنة متعددة الثقافات، التي منها سؤال الهوية الثقافية، ومطالب الأقليات؛ اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي عبر تحليل النصوص المتعلقة بالموضوع، ووصف المواقف النظرية منها، وتوصل البحث إلى جملة من النتائج، يمكن التعبير عنها بالقول أن المواطنة متعددة الثقافات مرتبطة بالتنوع الثقافي، وهي شكل من اشكال المواطنة، ولا تختلف عنها الا في مسألة حقوق الاقليات والاعتراف بالتنوع.

- **الكلمات المفتاحية:** المواطنة؛ المواطنة متعددة الثقافات؛ حقوق الأقليات؛ النظرية السياسية

- ***Abstract:***

This article aims to study the concept of multicultural citizenship and its dimensions, drawing on contemporary political theory, especially those concerned with issues as: cultural diversity, minority rights, and recognition of the Other. It attempted to address the problem of the difference between multicultural citizenship and the concept of citizenship in general, that it required examining the concept of citizenship and its classifications, such as political, legal, social, and others, as well as discussing the reasons for the emergence of multicultural citizenship, including the question of cultural identity and minority demands. it adopted the descriptive analytical method by analyzing texts related to the subject and describing theoretical positions. it reached a set of results that can be expressed by saying that multicultural citizenship is linked to cultural diversity, and it is a form of citizenship that differs from it only in the issue of minority rights and recognition of diversity.

[1]- الإيميل: qais.rahai@uobasrah.edu.iq

- ***Keywords**: Citizenship, Multicultural Citizenship, Minority Rights, Political Theory*

المقدمة:

إن استعادة حضور مفهوم المواطنة، وهنا حضورها لا يعني استعمالها كمصطلح، بل حضورها بوصفها موضوعاً للبحث على وفق المتغيرات، التي مهدت لصياغة مفهوم المواطنة متعددة الثقافات، وذلك لأن أسئلة المتغيرات الجديدة، لا توجد لها اجابات في الفهم القديم للمواطنة، ولاسيما ما يرتبط منها بسؤال الهوية الثقافية وحقوق الأقليات، فضلاً عن أن استعادة التفكير بالمواطنة له علاقة بالتنوع الثقافي بشكل عام.

إن المواطنة من المفاهيم قليلة الحضور في دائرة البحث النظري السياسي باستثناء بعض المنظرين الكبار، لكن الضرورة تحتم أن يأخذ هذا المفهوم مجالاً أوسع، بل أن يهتم به أكثر من أية موضوع مرتبط بمجالات النظرية السياسية الأخرى. ولا يُعدّ مصطلح المواطنة من المصطلحات المبتكرة حديثاً، بل أنه مرتبط بالنظرية السياسية القديمة، وإن لم يبحث به تفصيلاً، أما الجديد فهو اعادة التفكير بالمواطنة، وفي هذا المقام تطرأ جملة من الاشكاليات المتعلقة بالموضوع منها: أسباب تجدد حضوره، واشكالية الحديث عن مواطنة في ظل عدم وجود مشاركة في صنع القرار السياسي، ومسألة ضمان التمثيل الملائم للجماعات الثقافية في ظل المواطنة، وأهمية القول بالمواطنة متعددة الثقافات وارتباطها بحقوق الأقليات، وانسجام المواطنة متعددة الثقافات مع الاعتراف بالآخر.

تنطلق فرضية الدراسة من القول أن المواطنة متعددة الثقافات قد ارتبطت في البحث التعدد الثقافي مع اواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين, وتأتي أهمية البحث من معالجة موضوع تم تداوله بشكل مؤثر في النظرية السياسية الراهنة, ويسعى الى الافادة من هذا التداول لمواكبة الموضوعات المطروحة, وامكانية الافادة منها في الدول التي تحتوي تنوعاً ثقافياً, بعضه منسجم, ولا يحتاج الى اعادة بناء, إلا أن بعض الدول حدثت فيها متغيرات سياسية, مما يستوجب اعادة التفكير بالمواطنة, ولعل ابرز النصوص في هذا المجال هو كتاب ويل كيمليكا المعنون بالمواطنة متعددة الثقافات .

1. اعادة التفكير في المواطنة:

في الفكر السياسي الغربي، عادةً، تعرّف المواطنة من أجل وصف العضو المستقل في المجتمع، وذلك يتم من ناحيتين، الأولى لتمييزه عن الغرباء، وهنا يكون المجتمع حراً في تحديد قوانينه الخاصة، أما الناحية الثانية، فهي الانتماء للشعب، وهنا يكون فيها المواطن عضواً من تلقاء ذاته، والصفات المطلوبة لذلك مجموعة من الحقوق والواجبات من أجل تمييز المواطنين عن سواهم، ويمكن أيضاً تطبيق الحقوق والواجبات على غير المواطنين [1]. وإن المواطنة كمصطلح له أبعاد متعددة، فمن الصعب وجود تعريف واحد يشمل جميع معانيها واستعمالاتها، إذ هناك تفسيرات مجازية للمواطنة، وحين لا يمكن تحديد حدودها، فمن الممكن تحديد مركزها وجوهرها، وهناك من يحاول ربطها في سياق الديمقراطيات الحديثة، التي منها [2]:

أ–وضع قانوني رسمي يربط الأفراد بالدولة أو بنظام حكم آخر معمول به، مثل الاتحاد الأوروبي أو الفيدرالية.

ب– مجموعة من الحقوق والواجبات القانونية المرتبطة بهذا الوضع.

ج- مجموعة من المسؤوليات المشتركة على وفق الاختلافات الثقافية.

بشكل جوهري, تُشير المواطنة إلى العضوية داخل المجتمع السياسي، واليوم هذه العضوية في معظم الأحيان تُعبر عن العلاقة بين الفرد والدولة ذات السيادة, على سبيل المثال: يُمكن للفرد أن يكون مواطناً من كندا أو البرازيل ولكن ليس مواطناً داخل الشركة أو المنظمة الخاصة[3]، مع تأكيد القول أن أهم أبعاد المواطنة هو ما يرتبط بالبعد السياسي, مثل عضوية الفرد داخل المجتمع السياسي، إلا أن ما يلاحظ راهناً هو شمول أبعاد أخرى للمواطنة في دائرة البحث، التي منها المواطنة في ضمن الشركات، وهذا ما سيأتي البحث على ذكره حين الحديث عن المواطنة الاقتصادية، التي بحثت عن حقوق العمال مثلا، فضلا عن أشكال المواطنة الأخرى.

وإذا لم يكن هناك تعريف دقيق للمواطنة، فهذا الأمر، لم يمنع من تقديم فهم لها، إذ هناك من يفهمها من منظور اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو من منطلق الأيديولوجيا التي ينتمي إليها، ولهذا تعددّ الفهم باختلاف الزمان والمكان، فلكل زمان ومكان هناك فهم خاص مستند إلى طبيعة ظروفه.

يمكن تحديد تاريخ عودة الاهتمام بمفهوم المواطنة بين المنظرين السياسيين على وفق رأي كيمليكا في عام 1978م، إذ يمكن القول إن مفهوم المواطنة قد خرج من كونه موضة بين المفكرين السياسيين، ففي تسعينيات القرن العشرين أصبحت المواطنة (الكلمة الطنانة) بين المفكرين من جميع الأطياف السياسية، لكن ما الأسباب التي دفعتهم للبحث بموضوع المواطنة؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال النقاط الآتية [4]:

1- تطور الأحداث السياسية.
2- لا مبالاة الناخبين والاعتماد على الرعاية الاجتماعية، ولاسيما في الولايات المتحدة.
3- انبعاث الحركات القومية في أوروبا الشرقية والضغوط التي أنشأتها الثقافات.
4- ردة الفعل العنيفة بالمقابل من دولة الرفاه، ولاسيما في انكلترا.
5- فشل السياسات البيئية التي تعتمد على تبرعات المواطنين، وقد بينت هذه الأحداث أن صحة واستقرار الديمقراطية الحديثة لا تعتمد على العدالة فحسب.

قديماً, كانت المواطنة تحدد على وفق النسب[5]، فمجرد أن يولد الفرد على أرض معينة فهو مواطن، وعملياً كل دولة في العالم يُطبق فيها قانون الدم، الذي كان لأول مرة في أوربا مع الثورة الفرنسية وينطبق هذا على الأطفال الذين يولدون من مغتربين[6]، أما المواطنة اليوم، ونتيجة إعادة التفكير بها فقد أتسع مجال بحثها لتشمل وتتداخل مع

---

*(3) Thomas, Kurian, George, James E. Alt, Simone Chambers &others, **The Encyclopedia of Political Science**, Congressional Quarterly Press, Washington,1-5, 2011, p.226.*

(5) على وفق رأي ارسطو، إن المرء لا يكون مواطناً بمحل الاقامة وحدها، ولا بحق المداعاة لدى القضاء مدعياً أو مدعى عليه، بل أن المواطن على حسب قوله: "هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم مواطنة، وأحد هذين الشرطين لا يكفي".

طاليس، ارسطو، **السياسة**، ترجمة أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل، بغداد-بيروت, 2009, ص190, 192.

في الفترة الحديثة، هذه المفاهيم تعايشت بشكل عام ضمن العلاقة المتوترة مع غيرها من مبادئ الاستيعاب والاستبعاد، مثلاً في ألمانيا واليابان وهما تتبنيان الديمقراطيات الغربية، إلا أن المواطنة فيها تقتصر في المقام الأول على النسب . يراجع:

*Hindess, Barry, **Multiculturalism and Citizenship, Multicultural citizens: the philosophy and politics of identity**, Chandran Kukathas(editor), The Centre for Independent Studies, Australia, April 1993, p.38.*

*(6) Welnstock, Danlel M. (Editor), **Citizenship in the 21st Century, Diversity Canadienne**, Vol. 6:4, Autumn 2008, p.10.*

مجالات معرفية عدة: منها السياسية, والاجتماعية, والاقتصادية, وغيرها من المجالات الأخرى وباتت تُحدد هوية الفرد, إذ أنها كما وصفها أحد الباحثين بقوله: "المواطنية شكل تتحدد به الهوية الاجتماعية– السياسية" (7).

قد يبدو أن المواطنة السياسية هي الشكل البارز من أشكال المواطنة، إلا أن هناك أشكالاً أخرى للمواطنة، منها: المواطنة القانونية، والمواطنة الاقتصادية، والمواطنة الاجتماعية، ويرتبط هذ الفهم بنهاية النصف الأول من القرن العشرين، إذ ارتكز العديد من الباحثين المعاصرين في فهم المواطنة إلى مارشال، الذي حدد في محاضراته التي القاها في عام 1949م، ثلاثة أشكال من المواطنة، وهي كالآتي: القانونية (مثل: المساواة أمام القانون), والمواطنة السياسية (مثل: حق التصويت), والمواطنة الاجتماعية (أنموذجها دولة الرفاه) (8) .

وفي هذا السياق، يمُكن الحديث عن المواطنة القانونية ووضع المواطن القانوني الذي يُعرف من خلال طاعة القانون ودفع الضرائب، وإداء الخدمة العسكرية، وأن تحدد هويته بوصفه عضواً في مجتمع سياسي أو أكثر على وفق ما متفق عليه في مجتمعه، وهويته غالباً ما تتناقض مع هويات معينة أخرى (9). وتقوم المواطنة على أساس ضمان الحماية السياسية والقانونية من السلطة القسرية، وتشمل الحماية من سلطة الأبوين والزوج ومن سلطة صاحب العمل، وبنفس القدر من الأهمية تشمل حماية الأقلية الثقافية (10).

من حيث المبدأ تُعدّ المواطنة وضعاً قانونياً على الرغم من أن المنظرين السياسيين يسعون بنحو متزايد لعودة الاستعمال السابق للمفهوم, إذ أن الوضع القانوني متمثل بمنح الجنسية وإعطاء حقوق في النظام السياسي للذين يعيشون فيه, وفي معظم الديمقراطيات الليبرالية الحديثة تتضمن المواطنة حماية حقوق الإنسان والحريات المدنية، وبالتأكيد لا تكون متاحة لجميع الأفراد الذين لهم حق الإقامة في الدولة أي لا توجد مساواة بين المواطن والمقيم, فالمواطن هو شخص يدين بالولاء لدولة ذات سيادة ويشارك في عملية صنع القرار السياسي(11), أما المقيم فلا تنطبق عليه تلك الشروط .

ويمكن القول إن من أسباب ارتباط المواطنة بالبحث القانوني، لأنها أولاً وقبل كل شيء تحدد حضور وتمثيل الفرد قانونياً على أرض الدولة التي يتواجد عليها، قبل أن يرتبط بصفة سياسية أو اجتماعية، أي أنها تحدد هوية الفرد بوصفه مواطناً من الناحية القانونية، ومن ثمّ، ينتقل الاهتمام بالفرد المواطن من الناحية السياسية أو كما يُعبر عنها بالمواطنة السياسية.

وتعمل المواطنة السياسية على السماح بالتصويت وتحقيق حكومة تمثيلية، فضلاً عن ضمان الأمن مقابل التنازل عن الحق في العنف للدولة والافتراض المؤسس لها هو أن الحرية الشخصية، هي منبع الحكم الرشيد، وتأتي سلطة الحكومة من المواطنين، وقد اتسعت المواطنة السياسية في عدة دول من العالم مع تأكيد القول إنها مازالت تنتشر بشكل غير متساو في جميع أنحاء العالم (12).

---

(7) هيتر، ديريك، **تاريخ موجز للمواطنية**، ط1، تر: اصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي ومركز البابطين للترجمة، لبنان– الكويت، 2007، ص13.

(8) المصدر نفسه، ص16.

*(10) Janoski, Thomas, And Brian Gran, **Political Citizenship: Foundations of Rights**, in Handbook of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. turner, Sage Publications, UK, First Published, 2002, p.13.*

*(11) Robertson, David, **The Routledge Dictionary of Politics**, the Taylor & Francis e-Library, USA, Third Edition, 2004, p.65.*

ويمكن القول إن المواطنة السياسية "تُحدد علاقة الفرد ليس بفرد آخر (كما هي الحال فيما يتعلق بالأنظمة الإقطاعية والملكية والاستبدادية)، ولا بمجموعة (كما في القومية)، بل بفكرة الدولة بشكل رئيس"[13]، وإن المواطنة في الدول الديمقراطية هي المؤسسة التي تدعم القيم الأخلاقية المهمة للحرية الفردية، وتعمل على تحقيق المساواة والحكم الذاتي الجماعي داخل المجتمع المحدد إقليمياً، وتعمل على ضمان استمرارية النظم الديمقراطية لأجيال متعددة .(14)

ومما هو مُلاحظ وجود تمثيل للمواطنة القانونية في المواطنة السياسية من خلال العلاقة بين الفرد والدولة ذات السيادة الضامنة للحقوق والواجبات, التي تصاحب عضوية الشخص في المجتمع السياسي, لأنها تشير إلى الفرد ليس بوصفه مُطيعاً للقانون فحسب, إنما مشارك في العملية السياسية, واليوم, تم قبول المواطنة بشكل عام بهذا المعنى, وبهذا تقتصر على الأفراد الذين هم مواطنون للأنظمة الديمقراطية، التي تُعبر عن مشاركة فاعلة في الحياة السياسية, في حين أن الشخص يكون مواطناً قانونياً في دولة غير ديمقراطية من خلال جواز السفر مثلاً من دون المشاركة في صناعة القرار السياسي[15] .

وتماهياً مع المواطنة السياسية المرتبطة بالفهم السياسي للمواطنة، فإن المواطن لا يعرف بهذا المفهوم إلا إذا كان مشاركاً في صُنع القرار السياسي من خلال المشاركة في الانتخابات ومراقباً للأداء الحكومي، أما الفرد الذي لا يشارك في صنع القرار ولا يهتم بشؤون دولته فهو مواطن من الناحية القانونية وليس من الناحية السياسية.

أما المواطنة الاقتصادية فتُعنى بالحقوق الأساسية المركزية لتنمية المواطنة وهي الحقوق المهددة بشكل مباشر من الليبرالية الجديدة، التي تهدف لتوجيه تيار يتحرك نحو العولمة، وفي جزئية منها، هناك المواطنة الصناعية التي تعمل على ضمان حقوق العمال من الرأسمالية وتوفير الصحة والأمن للمتقاعدين من خلال إعادة توزيع المكاسب الرأسمالية واستخدام الدولة كوكيل للاستثمار [16].

وهناك المواطنة الاجتماعية، وبتعبير أدق البعد الاجتماعي للمواطنة بالمقابل من خطابات العنصرية وأنظمة الدولة الأمة في فترة ما بعد الحرب، بمعنى آخر أن المواطنة الاجتماعية بحاجة إلى اعادة النظر فيها بصورة متكررة، لتشمل التحديات المعاصرة مثل نقد الأيديولوجية من مختلف أنحاء الطيف السياسي، ومن ناحية أخرى، متابعة الضرورات البنيوية الناتجة عن العولمة [17]. وتأخذ المواطنة عدداً من الأشكال الأخرى، التي منها المواطنة الثقافية، ولاسيما دراسة حالة تمكين الوجود –الهجرة– وتنظم الوسائل الحكومية لإنتاج المواد الثقافية [18].

وكما سبقت الإشارة إلى أن حضور مفهوم المواطنة يُعد نتيجة للتطورات التي حدثت في أماكن عديدة من العالم, وأظهرت عواملاً, مثل: (مصير دولة الرفاه والانبعاث الجديد للحركات القومية والسخط تجاه العولمة), وأن سلامة الديمقراطيات الحديثة واستقرارها لم تعدّ متوقفة على عدالة مؤسساتها فحسب, إنما على خصال مواطنيها ومواقفهم أي من جهة احساسهم بهويتهم الخاصة وموقفهم تجاه أشكال من الهويات الثقافية المنافسة لها ومدى استعدادهم

(13) هيتر، ديريك، **تاريخ موجز للمواطنية**، ص14.

*(14) Welnstock, Danlel M. (Editor), **Citizenship in the 21st Century**, p.9.*
*(15) Kurian, George Thomas, James E. Alt, Simone Chambers &others, **The encyclopedia Of Political Science**, Congressional Quarterly press, Washington,1-5, 2011, p.227.*

أيضاً للتسامح والعمل سوية مع من يختلف عنهم, وكذلك مدى رغبتهم في المشاركة في المسار السياسي من أجل الخير العام واخضاع السلطة السياسية إلى المساءلة, ومن جهة أخرى, استعدادهم للتحكم في رغباتهم وتحمل المسؤولية تجاه مطالبهم الاقتصادية وتجاه اختياراتهم الشخصية التي تؤثر على صحتهم وعلى المحيط الذي يحيون فيه[19] .

ويتبين مما سبق أن حضور مفهوم المواطنة لا يعني حضور استعمالها كمفردة، إنما استعادة التفكير فيها كموضوع للفهم، واحتلالها لمكانه في مجال البحث المعرفي بشكل عام والسياسي بشكل خاص. وإن البحث في مفهوم المواطنة قد تطور, إذ لا يمكن اليوم مناقشته على وفق آراء النظريات السياسية القديمة, لتطور المشكلات, في السابق, كانت المسألة تتعلق بالنسب أي أن الفرد يصبح مواطناً حسب رابطة الدم, وهذا الأمر مازال موجوداً في بعض الدول, إلا أن البحث في هذا الموضوع لم يتوقف عند هذا الحد, بل ارتبط بالسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون, فأصبح من الناحية القانونية أولاً وقبل كل شيء امتلاكه لجنسية البلد, وهذا الأمر سيترتب عليه: المشاركة السياسية في صنع القرار أو ما يعرف بالنظام السياسي الديمقراطي ومحاربة كل وسائل التمييز العنصري, فضلاً عن حقوق العمال في الشركات .

2. من المواطنة إلى المواطنة متعددة الثقافات:

تمت الإشارة سابقاً إلى أن اعادة مفهوم المواطنة إلى دائرة البحث ارتبط بأسئلة الهوية الثقافية، ومن هذه الأسئلة: كيف يمكن للمواطن أن يحافظ على هويته الفرعية في ظل هوية رئيسة؟ وما الهوية الرئيسة؟ وما الهوية الفرعية؟ وهذه الأسئلة وغيرها قد ارتبطت بمفهوم المواطنة متعددة الثقافات، التي لم يجد لها الباحث إجابات عند المهتمين بالمواطنة قبل تسعينيات القرن العشرين.

إن السعي إلى اعادة بناء فهم المواطنة يعود للتطورات التي شهدتها النظرية السياسية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، التي كان يقودها منظرو التعددية الثقافية وحركات الدراسات القانونية النقدية [20]، إذ أن بعض الناس يفتقرون للإفادة من حقوق المواطنة وينظر إليهم بأنهم من الدرجة الثانية، وهذا يستدعي اتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة [21].

ولابد من الإشارة إلى أن العديد من الباحثين قدموا شرحاً واضحاً للمواطنة في محاولة لاستعادة التقليد العام الكلاسيكي للفكر السياسي, بالاعتماد على منظرّين كبار مثل ارسطو وروسو وميكافيللي, لكن المجتمعات التعددية الحديثة تتطلب أنواعاً أخرى من الفضائل المدنية, وهذه تختلف عن دولة المدينة المتجانسة, فأهداف المواطنة ووسائل الترويج لها يجب أن تأخذ في الاعتبار مستويات وأشكال التعددية الثقافية[22], التي ركز عليها المنظرون السياسيون في تسعينيات القرن العشرين, إذ اهتموا بالهوية وسلوك الأفراد بوصفهم مواطنين بما في ذلك مسؤولياتهم وولاءاتهم وأدوارهم[23].

ويبدو مما سبق أن لجوء بعض الباحثين إلى النظريات القديمة في معالجة مشكلات العصر لا تؤدي في كل الأحوال إلى نتائج مرجوة، وهذا ليس انتقاصاً من تلك النظريات، بقدر ما هو انصافاً لها، لأنها قد اهتمت بمشكلات

(19) كيمليشكا, ويل، **مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة**، ط1، تر: منير الكشو، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010، ص355- 356.

*(22) Kymlicka, Will & Wayne Norman, **Citizenship in Diverse Societies**, p.8.*

(23) Ibid, p.6.

عصرها وقدمت معالجات على وفق زمانها ومكانها، أما العصر الذي ننتمي إليه فله مشكلاته أيضاً التي هي الأخرى بحاجة لدراستها برؤية جديدة على وفق متطلباته، وهذا الأمر لا يرتبط بالزمان فحسب، بل حتى بطبيعة المكان أيضاً.

حين أراد المواطنون الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة للديمقراطيات المعاصرة المشاركة في الطرائق المباشرة وغير المباشرة في بنية الحكم وجدوا قيوداً تعسفية على التعدد, وعليهم العمل بهذه القيود ليكون معترفاً بموقعهم كمواطنين, فالأشكال السائدة تمنع أنماط التعدد للمواطنين بوصفها بنى للهيمنة حين يوضعون أمام الحيادية والعالمية, وكانت تعمل على التمييز بالضد وغالباً ما تعمل على استبعاد الآخر, وإذا كان المواطنون يرغبون في المشاركة ليصبحوا مواطنين فأمامهم خيار استراتيجي بين خيارين: أما المشاركة ضمن الاستيعاب أو الاندماج, فهذا الأمر, إدامة للنظام المنحاز أو الصراع من أجل للاعتراف حتى يتمكنوا من المشاركة مع الآخرين, وهذا هو التفاوض على قواعد الاعتراف الذاتية المشتركة[24]. وتشمل المواطنة متعددة الثقافات تضمين الولاءات والسياسات المتعددة للبلدان، التي تبنيها أو تشد أواصر الروابط مع أعضائها، والعمل على انجاز السياسات من أجل ادماج المهاجرين من الجيل الثاني، لإعادة بناء هويتهم مع بعض التفكك بين الهوية والمواطنة [25].

إن مشكلات الواقع اليوم تفترض تقديم دعوات لتعزيز شعور الهوية المشتركة بوصفها وسيلة لبناء التماسك الاجتماعي في المجتمعات المتنوعة على نحو متزايد, والمواطنة ينبغي تشجيعها من بين أمور أخرى، مثل: تعزيز المواطنة من خلال التعليم في المدارس، وتقديم شكل من أشكال التوافقية أو تقاسم السلطة، أو وضع اللغة الرسمية والترويج للشعور بالمواطنة متعددة الثقافات, وتعزيز مفهوم متعددة الثقافات لتكون عادلة وفعالة وأكثر شمولية, وباختصار، إذا أُريد للمواطنة أن تكون فاعلة فيجب أن تكون لكل الجماعات الثقافية, إذ هناك حاجة إلى مفهوم المواطنة متعددة الثقافات[26]1 .

وكما هو ملاحظ أن المواطنة تشير إلى العضوية في المجتمع السياسي، وبالنتيجة تحدّد العلاقة بين الفرد والدولة، وهنا طريقة لاستكشاف فكرة "المواطنة متعددة الثقافات" على وفق طبيعة هذه العلاقة من خلال أسئلة منها: ما الذي يقدمه الدستور ومؤسسات وقوانين الدولة لتكون متعددة الثقافات؟ ما التفاعل الثقافي على مستوى المواطن؟ ما أنواع المعرفة والمعتقدات والفضائل والسلوكيات على وفق تعدد الثقافات؟ ومن الناحية المثالية، ينبغي العمل في هذين المستويين معاً، إذ ينبغي وجود تناسب بين أنموذج الدولة متعددة الثقافات وبين المواطنة متعددة الثقافات، ويمكن لأجل ذلك تشجيع الأشكال المرغوب فيها من التعددية الثقافية في مؤسسات الدولة وتعزيز الأشكال المطلوبة من التفاعل الثقافي ضمن الأفراد المواطنين [27].

وفي السياق ذاته، يلفت كيمليكا الانتباه إلى كيفية تعامل الدول الديمقراطية الليبرالية مع القضايا الثقافية، وبشكل عام، يجعل ثلاث نقاط رئيسة حول هذه الممارسات [28]: –

---

*(24) Tully, James, Public Philosophy, New Key, Volume I: **Democracy and Civic Freedom**, Cambridge University Press, UK, First Published, 2008, p.149.*
*(25) Welnstock, Danlel M. (Editor), **Citizenship in the 21st Century**, p.38.*
*(26) Kymlicka, Will, **Multicultural Citizenship within Multination States, Ethnicities**, 11-3, Sage Publication, 2011, p.281.*

1-إن كل الدول الليبرالية لديها سياسات تعكس وتعزز مظاهر الأغلبية.

2- إن جميع الدول الليبرالية تعترف وتعزز ثقافات الأقليات.

3- إن معظم الدول الليبرالية تميز بين نوعين من الأقليات الثقافية، منح الحقوق اللغوية والحكم الذاتي للأقليات القومية، سواءً أكانت لجماعات قومية أو لجماعة ثقافية عاشت على أراضي الدولة على مدى أجيال.

ويمكن القول أن النقاش متواصل في موضوع المواطنة, ولاسيما الفهم السياسي لها, وأن الليبرالية تقف مع النظام السياسي الديمقراطي, إلا أنها تعمل على تلبية مطالب الأغلبية, وبهذا حتى الليبرالية بوصفها النظام الراعي للتعددية على رأي بعض المعنيين لديها مشكلات مع المواطنة متعددة الثقافات, وبالنتيجة أن دعاة الأخيرة يقدمون فهماً جديداً للمشاركة السياسية أو ما يعرف بالموازنة السياسية ضمن اطار المواطنة متعددة الثقافات بمعنى آخر المشاركة بصنع القرار السياسي للدولة(الهوية الرئيسة) مع الحفاظ على الهوية الفرعية المتمثلة بهوية الجماعة, فضلاً عن القيام بتأسيس فضائل مدنية جديدة للمواطنين .

تتضمن المواطنة متعددة الثقافات مطالب المشاركة في المؤسسات العامة والخاصة, وبأساليب تعترف بالهويات المختلفة وتؤكدها بدلاً من أن تنبذها, إذ كل الجماعات المهمشة ترغب بالمشاركة في المؤسسات نفسها التي تشترك بها الجماعات السائدة لكن بأساليب تحمي وتحترم الهويات المختلفة, مثل أن يقيموا مدارساً بلغتهم أو ثقافتهم وأن تكون لديهم القدرة على استعمالها في المؤسسات القانونية والسياسية في العمل, وأن يُعاد اصلاح المؤسسات التمثيلية لكي تكون لديهم المقدرة على تمثيل أنفسهم والمشاركة الاجتماعية وممارسة ثقافتهم في العلن ومن دون تمييز أو عقوبة, وإعادة صياغة المبادئ الدستورية الحقوقية وتطبيقها على وفق التعدد من خلال وضع حقوق للأقليات وحقوق للجماعات إن لزم الأمر[29], وبهذا فإن المواطنة متعددة الثقافات تعمل على حماية الأصل الثقافي من خلال التعليم والعرف واللغة والدين[30] .

ومما يُلاحظ أن هذه الإصلاحات إن صح التعبير عنها تساهم بها ليس الحكومات فحسب، بل هناك العديد من المنظمات غير الحكومية تمتلك دوراً أيضاً، إذ يقول كيمليكا: "تجد الحكومات التي هي على استعداد للنظر في مسألة تبني المواطنة متعددة الثقافات طابوراً طويلاً من المنظمات الدولية على استعداد لتقديم العون والمهارات الفنية والخبرة والدعم المالي في حين إن الدول التي تمسكت بالنظم القديمة في التماثل والتجانس والاستبعاد وجدت نفسها خاضعة للرقابة الدولية والنقد"[31].

ومن الواجب القول إن من تحديات المواطنة التقليدية ليس المواطنة متعددة الثقافات فحسب، التي ارتبطت بالعديد من موضوعات التعدد الثقافي الراهنة، وهذه الموضوعات بدورها أثارت العديد من الأسئلة حول التعليم وسمات المواطن الجيد وحضور الدين في المجال العام [32]، بل من جملة هذه التحديات هي المواطنة العالمية التي تشير إلى صعوبة الاستجابة بفعالية للمشكلات العالمية، وهناك أربعة أمثلة للظلم المحلي والعالمي، وهي [33]:

---

*(29) Tully, James, **Public Philosophy**, p.173.*

*(30) Miller, Toby, **Cultural Citizenship, in Handbook of Citizenship Studies**, Edited by Engin f. Isin, And Bryan S. Turner, Sage Publications, UK, First Published, 2002, p.231.*

(31) كيمليشكا، ويل، **اوديسا التعددية الثقافية**، ج 1، ص18.

1-عدم المساواة البشعة والفقر واستغلال شمال العالم وبشكل متزايد لجنوبه.

2-تغير المناخ وتدمير البيئة.

3-الحروب العالمية وعسكرة الصراعات.

4- أشكال عدم الاعتراف.

وتعدّ هذه المشكلات مترابطة، فضلاً عن العمليات التاريخية للتوسع الغربي واستغلال موارد العالم والعولمة الاقتصادية، التي انتجت الأزمة البيئية الكبرى وتعد سبباً رئيساً في عدم المساواة بين شمال العالم وجنوبه، وإن أشكال الظلم وعدم الاعتراف بالأفراد والجماعات والشعوب والحضارات، غالباً ما أرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم المطابقة الخاصة في مؤسسات وعمليات التنمية الحديثة [34] وفي سياق دراسة أحد المفكرين السياسيين للمواطنة فأنه جمع بين شكلين من أشكال المواطنة: المدني والتعدد أو المواطنة المدنية [35].

وهذا التحدي لا يتعلق بالمواطنة التقليدية, بل هناك تفسير نقدي للمواطنة متعددة الثقافات على وفق المواطنة العالمية من أحد الكتاب المؤثرين, وهي (ايريس ماريون يونغ), إذ حددت "المواطنة العالمية" بالإشارة إلى المساواة في الحقوق وتحديد العضوية في الديمقراطية الليبرالية للدولة الأمة, وفي الواقع، إن المواطنة العالمية تعدّ حشواً، لأن العالمية ورفض الحقوق الخاصة وإن الحالات المكونة للمواطنة تعدّ متناقضة, ولاسيما إذا ما نظر إليها بوصفها نقيضاً للمواطنة متعددة الثقافات, لأنها تسعى إلى (إعادة) شكل من أشكال العضوية التي هي بطبيعتها شاملة[36] .

إن المواطنة تعني الانتماء إلى دولة معينة والمواطنة هي عضوية الدولة، ومن ثمّ، على العكس من العالمية، إن هذا التناقض في المواطنة العالمية توضحه المواطنة متعددة الثقافات وتبين عيوب المواطنة العالمية، التي لا تُركز على عضوية الدولة بل على البعد الخارجي للمواطنة الذي يُعد أمراً محيراً [37].

3. المواطنة متعددة الثقافات وحقوق الأقليات:

إن احدى المواقع الطبيعية للبحث عن اجابات للأسئلة المتعلقة بالمواطنة متعددة الثقافات في المجتمعات المتنوعة يوجد في أدبيات الصراع الثقافي, وعلى الرغم من تزايد التوترات بين حقوق الأقليات والمواطنة إلا أنها لا تجذب اهتمام بعض منظري السياسة, إنما هي محل اهتمام لعلماء الاجتماع, وكانت هذه الدراسات إلى حد ما وصفية بطبيعتها, وتبحث في الطرائق الحكومية الفعلية سواء أكانت مع الديمقراطية أم مع غيرها من النظم, ومحاولة اعطاء تفسير للصراعات الثقافية, فضلاً عن اعطائها تفسيراً للنجاح أو الفشل, وهناك مسح مفيد لمجموعة واسعة من الخيارات السياسية المفتوحة للتوترات العرقية, التي ينظر اليها من خلال نظرية الصراع العرقي[38]. وإن تصنيف أشكال التعامل السياسي لمعالجة الصراع العرقي على وفق رأي بعض علماء الاجتماع يتم من خلال [39]: -

1-طريقة القضاء على الاختلافات:

أ-الابادة الجماعية.

ب-تحويل الشعب إلى تجمع واحد بالقوة.

---

*(36) Joppke, Christian, **Multicultural Citizenship**, in Handbook of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin and Bryan S. Turner, Sage Publications, UK, First published, 2002, p.245.*

*(38) Kymlicka, Will & Wayne Norman, **Citizenship in Diverse Societies**, p.12.*

ج-التقسيم أو الانفصال.

د-الاستيعاب.

2-طريقة ادارة الاختلافات:

أ-مراقبة الهيمنة.

ب-الحكم الذاتي أو الفيدرالية.

ج-تقاسم سلطة الحكم الذاتي غير الاقليمي.

د-التكامل متعدد الثقافات.

وهنا يتبين إن دور علماء الاجتماع يتمثل بالجانب الوصفي فحسب، من خلال وصف حال الاختلاف، سواءً أكان في ظل الدولة الأمة أم الدولة متعددة الثقافات، أما واجب النظرية السياسية فيتمثل بتقديم رؤية تقييمية ارشادية، ولعل هذا هو لُب الاختلاف بين مناهج علماء الاجتماع والنظرية السياسية في دراسة الموضوع.

ووفق ما ذُكر، من الواجب القول إنه مازال هناك دوراً رئيساً لمنظري السياسة في تقييم العلاقة بين حقوق الأقليات والمواطنة من خلال [40]:

1- النظر إلى تأثير حقوق الأقليات ليس على الاستقرار فحسب، إنما على معايير المواطنة الديمقراطية أيضاً، إذ إن عمل النظرية السياسية بحاجة إلى توضيح معايير المواطنة.

2- إن العديد من مطالب حقوق الاقليات تُعدّ جديدة وغير مجربة، وهذا الأمر يتطلب توضيح تلك المطالب وتحديد ما يترتب عليها، أو تقديم فهم للثقافة والهوية يكون مقبولاً.

3- تقييم الصراع بين احترام المطالبات المشروعة للأقليات وتعزيز فضائل المواطنة المرغوب فيها وممارستها.

وفي السياق ذاته، هناك سؤال مهم، كيف تؤثر حقوق الأقليات على فضائل وممارسات المواطنة الديمقراطية؟ ولاسيما غالباً ما يُفترض بأن حقوق الأقليات سيكون لها دور سلبي على ممارسات المواطنة, لأنها تمنع قدرة الدولة على تعزيز المواطنة على نحو فعال وإن العديد من النُقاد يشعرون بالقلق من حقوق الأقليات, بل منهم من يعتبر هذا الفعل تسيس للانتماء العرقي, وإن أي تأثير لظهور العرق في الحياة العامة سيؤدي إلى الانقسام, ومع مرور الوقت ستخلق دوامة من المنافسة وعدم الثقة والعداوة بين الجماعات الثقافية, وذلك لأن السياسة تزيد من بروز العرقية, وإن بروز الهويات الثقافية في الدولة أشبه بتآكل المعادن, ولهذا ينبغي أن تقوم الديمقراطيات الليبرالية بمنع الهويات الثقافية من أن تصبح مسيسة وترفض حقوق الأقليات وسياسات التعددية الثقافية التي تنطوي على الاعتراف العلني الصريح بالجماعات الثقافية[41] .

ولابد من الإشارة إلى أن هذا الفهم سائد في عدة دول تحتوي على عدة ثقافات، واستعملت الأدبيات التاريخية المواطنة كوسيلة لتحقيق مصالح الجماعة المهيمنة، ونادراً ما قُدم خطاب المواطنة كإطار لتسوية النزاعات بين جماعات الأغلبية والأقلية، وفي كثير من الأحيان بمثابة غطاء من جماعة الأغلبية لتمتد للغة ومؤسسات السلطة السياسية على حساب الأقلية ويتم تأكيد التداول واستعمال تسمية خائن أو أقليات مزعزعة لاستقرار ووحدة الدولة [42].

(41) Ibid, p.10.

وليس من المستغرب أن العديد من الأقليات تشكك بموقف أعضاء الأغلبية في حين تعارض حقوق الأقليات على أساس إنها تعمل على تآكل شعور "المواطنة", ومع ذلك، هناك اعتقاد بأن المخاوف من تأثير الأقلية لا يمكنه تجاهل حقوق المواطنة, وهناك مصالح مشروعة ترتبط بتعزيز الشعور بالمواطنة متعددة الثقافات, التي هي في حاجة إلى فضائل وممارسات ومؤسسات المواطنة الديمقراطية كما في الدولة أحادية الثقافة, مثل: الاحترام المتبادل والمواقف النقدية تجاه الحكومة والتسامح والرغبة في المشاركة في الحياة السياسية والمنتديات المشتركة للمداولات السياسية، والتضامن[43] .

ومن الواجب القول إن هذه الأنواع من المخاوف تعدّ مشروعة وتستحق دراسة جادة، وإن هذا القلق لا يمكن تقييمه بصورة مجردة أو من خلال التكهنات، كما لو كانت قضية مفاهيمية بحتة، بدلاً من ذلك، هناك حاجة إلى تقييم هذه الصراعات المحتملة بين المواطنة والتعدد من خلال فحص دقيق للسياقات المحددة، وتسليط الضوء لتقديم فهم أعمق لأنماط مختلفة من العلاقات الثقافية [44] .

إن ثمة ملاحظة لابد من الاشارة اليها وهي إنه أصبح من الواضح عدم امكانية الاكتفاء بإدراج حقوق الأقليات تحت فئة حقوق الإنسان [45]، إذ إن المعايير التقليدية لحقوق الإنسان وببساطة غير قادرة على تقديم اجابة عن الأسئلة الهامة والمثيرة للجدل والمتعلقة بالأقليات الثقافية، مثل ما اللغات التي ينبغي الاعتراف بها في البرلمانات والمؤسسات والمحاكم؟ وهل يجب أن يكون لكل جماعة ثقافية حق التعليم بلغتها الأم؟ وهل ينبغي أن تشكل الأقليات الأقاليم بحيث تشكل أغلبية داخل منطقتها المحلية؟ وهل ينبغي نقل السلطة الحكومية من المستوى المركزي إلى السلطة المحلية أو الإقليمية، التي تسيطر عليها أقليات معينة، ولاسيما القضايا الثقافية مثل الهجرة والاعلام والتعليم؟ وهل ينبغي توزيع المناصب السياسية على وفق مبدأ التناسب الثقافي؟ وهل ينبغي أن تكون الأوطان التقليدية محفوظة لصالح الشعوب الأصلية؟ وما مسؤوليات الأقليات في المواطنة؟ وما درجة التكامل الثقافي التي يمكن أن تكون مطلوبة من المهاجرين واللاجئين قبل الحصول على المواطنة القانونية؟ [46]

وليست المشكلة في مذاهب حقوق الإنسان التقليدية، التي تقدم إجابة خاطئة عن هذه الأسئلة، بل إنها غالبا لا تعطي جواباً على الإطلاق، فالحق في حرية التعبير لا يقول ما السياسة اللغوية الملائمة، والحق في التصويت لا يقول كيف ينبغي وضع الحدود السياسية؟ أو كيف ينبغي توزيع القوى بين المستويات الحكومية؟ ولا تقدم اجابة عن الحق في التنقل، بل إنها لا تبين ما سياسة الهجرة والمواطنة المناسبة؟ وقد ترك اتخاذ القرار في هذه المسائل للأغلبية داخل كل دولة، ونتيجة ذلك تعرض الأقليات الثقافية لظلم كبير من الأغلبية، وأدى إلى تفاقم الصراع الثقافي، ولحل هذه الأسئلة هناك حاجة لتكملة المبادئ التقليدية لحقوق الإنسان مع نظرية حقوق الأقليات وهذه تعد ضرورة لتقديم نظرية واضحة لما تعانيه الدول التي تحتوي على تنوع ثقافي [47].

ومع الاعتراف بأن مناقشة الموضوع المتعلق بالمواطنة وحقوق الأقليات سوف يختلف من دولة إلى أخرى, ولإيجاد الآليات المحلية والإقليمية والعالمية ينبغي حث الحكومات على احترام كل من حقوق الإنسان وحقوق الأقليات,

---

*(43) Kymlicka, Will & Wayne Norman, **Citizenship in Diverse Societies**, p.11.*
(44) Ibid.
*(47) Kymlicka, Will, **Multicultural Citizenship**, p.5.*

وإذا ما حدث هذا الأمر، فأن الالتزام بحقوق الإنسان لا يُلزم بوجود انحياز ثقافي في الواقع، وإذا كان هناك حل لهذه المسائل وبصورة مرضية، فمن الممكن العمل بالغرض الرئيس من حقوق الإنسان المتمثل بكونها درع لمنع إساءة استخدام السلطة السياسية، مع التأكيد على أن لا تكون السلطة سلاحاً للأغلبية في إخضاع الأقلية[48] .

4. أبعاد مفهوم المواطنة متعددة الثقافات:

إن الاعتراف بالاختلاف يؤسس إلى المواطنة متعددة الثقافات، فحين يتحاور أعضاء الثقافات فيما بينهم للتفاوض ويؤمنون بوجود الاختلاف فهذا يعني الاعتراف، ومن ثمّ، فإن هذا الاعتراف المجتمعي يؤدي إلى الاشتغال على طريقة لتنظيم المشاركة السياسية لضمان استمرارية التعدد الثقافي.

يتم فهم المواطنة متعددة الثقافات من خلال بُعدين: الشعوب الحرة أو المواطنين الأحرار, الذين هم مجموعة من الناس يحصلون أو يأخذون هوية الشعب الحر من ميزة حكم أنفسهم على وفق قوانينهم الخاصة[49]، وإن حرية مشاركة المواطنين هي بالتأكيد وسائل للمحافظة والحماية على الحرية الفردية, فالشعب الحر هو انجاز جماعي ليصل إلى الحكم الذاتي للناس مع مرور الوقت, كذلك تعدّ المواطنة متعددة الثقافات انجازاً، إذ أنها تتحقق في الوجود من خلال الممارسة، وهي ليست تساوي بين مجموعة الحقوق والواجبات، كما هو الحال مع الليبرالية، وإنها ليست مشاركة الهوية القومية كما هو الحال لدعاة الدولة الأمة في كثير من الأحيان، إنما هي انجاز مكتسب من خلال الانخراط في العديد من الأنشطة لفرض القوانين على أنفسهم، لذلك تعد المواطنة متعددة الثقافات هوية مكتسبة من خلال وجود المواطنين الأحرار ومن خلال المشاركة في مؤسسات الحكم الذاتي للشعب الحر[50].

وهذا التوصيف للشعب الحر ارتبط بمفهوم المواطنين الأحرار، فالشعب الحر تابع للقانون نفسه من خلال المشاركة، وهم مواطنون أحرار إلى الحد الذي لديهم صوت في حكمهم الذاتي، لكن المواطن الحر لا يكفيه أن يكون عضواً في شعب حر، فمن الضروري المشاركة في الطرائق المباشرة أو غير المباشرة لممارسة السلطة [51].

وإن المواطنة تستلزم الاعتراف بحقوق الآخرين وتُلزم بالاعتراف والاحترام، ويعتمد تأمين الحقوق على المواطنة الفاعلة، التي تنطوي على عدة أسباب من أشكال الحماية الذاتية [52]، مثل:

الشكل الأول/ يمكن الوثوق بالحكومات لحماية الحقوق وتنفيذها عندما يكونون مسؤولين عنهم –أي الحكومة–، وهكذا فالأداة الرئيسة للمواطنة هي الحماية الذاتية والمشاركة في تخويل المسؤولين بصنع القرار.

الشكل الثاني/ إن مضمون الحقوق التي ينبغي حمايتها هو في حد ذاته عمل من خلال مشاركة المواطنين في تحديد المعنى العملي للحقوق القانونية. فالنظرة التقليدية هي أن مواطنة الدولة يجب أن تأخذ الأولوية بوصفها تمثيلاً للهوية السياسية، أما الأشكال الأخرى للمواطنة، سواء أكانت من الناحية القانونية أو الثقافية فهي ثانوية [53]. وهذا ما يسعى إلى تحقيقه دعاة التعددية الثقافية من خلال المطالبة بأن يكون هناك اهتمام بالمواطنة متعددة الثقافات، وألا يقتصر الاهتمام بالمواطنة السياسية فقط.

---

*(48) Kymlicka, Will, **Politics in the Vernacular Nationalism**, pp.88-89.*
(49) Ibid, p.161.
*(50) Tully, James, **Public Philosophy**, p.162.*
*(53) Carens, Joseph H, **Culture, Citizenship, and Community**, p.169.*

وباختصار فإن المواطنة هي هوية للأعضاء تكتسب من خلال تبادل الأفكار في الحوارات العامة والمفاوضات حول كيفية ممارسة السلطة السياسية، وإن امتلاك صوت في أنشطة النقاش والتفاوض ينتج أواصر التضامن والشعور بالانتماء إلى التجمع السياسي، فتجمع الحكم الذاتي لأحدى الهويات مع الواجبات ينتج مواطناً من خلال المشاركة أو كما يُعرف بالشعوب الحرة في التجمعات متعددة الثقافات، وهذا لن يحصل لولا وجود الاعتراف [54].

هناك حاجة إلى فهم تام وممارسة أكثر عقلانية للمواطنة، لأن ما تحتاجه الدولة من المواطن لا يمكن تأمينه باعتماد القسر، بل من خلال التعاون وتحكم الفرد في نفسه عند ممارسته لحريته الخاصة [55]. وإن انتماء المواطن يُنتج أكثر من خلال الانخراط في الصراع من أجل الاعتراف, وهناك ميزة ضرورية للانتماء لهذا النوع من الصراع, وذلك لأن المواطنين وممثليهم أحرار في تقديم مطالب تعديل قواعد الاعتراف, وهذا يُعدّ جزءاً من انجاز الاعتراف الرسمي ويولد شعوراً بالاعتراف والاحترام من الآخرين حتى مع أولئك الذين يختلفون معهم بقوة, وهكذا تغذي الشعور بالتماهي مع المجتمع الأكبر, وليس الهدف اكتشاف أشكال الاعتراف النهائية والمجردة, إنما الهدف من ذلك تأكيد معايير الاعتراف العلني المفتوحة دائماً للسؤال والمناقشة والتعديل على مر الزمن[56] .

ومما لا شك فيه، أن بعض الناس يخشون طغيان "الحروب الثقافية" التي جعلت من الصعب على الناس أن يشاركوا كمواطنين، ويخشى آخرون إنه لا مفر من ردود الفعل التي صاحبت زيادة وجود الأقليات، ولكن هناك العديد من الأحداث السياسية الأخيرة والاتجاهات في جميع أنحاء العالم اشارت إلى أهمية هذه الممارسات [57].

هناك محور آخر مشترك لنقد الثقافة المعاصرة للفردية التي تشجع على فهم الشخصية البحتة على وفق تحقيق الذات، وتؤكد دور الفرد في المؤسسات المتنوعة، وهذا الأمر يتناقض مع أي التزام قوي تجاه المجتمع، ولاسيما إن المواطنة وشعورها بالواجب والولاء للمجتمع السياسي يوفر مجالاً عاطفياً وتعزز العلاقات التي يفترض أن تؤيد تحقيق الذات من الشركاء، فالعلاقة الثانوية لتحقيق الذات تكون من الشركاء، وعلى هذا الرأي، فالعلاقات غير المشروطة من المفترض أن تستمر مدى الحياة وتنتج معنى [58].

إن المشاركة في الحوارات والمفاوضات حول كيفية وممارسة السلطة وتشكيلها لهوية المواطنين وانتاج أواصر التضامن ومعنى الانتماء للمجتمع السياسي، وتأكيد هوية المواطن ليست ناتجة من حيازة الحقوق والواجبات فحسب، إنما بالاتفاق على الأمور المشتركة والمبادئ الأساسية للعدالة والأصول الدستورية والقيم المشتركة والتفاهمات الوطنية والتعدد الثقافي أو الهويات العالمية، وأخيراً بتوافق الآراء على مجموعة من الاجراءات الشاملة [59].

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة ملامح للعلاقة بين المواطنة متعددة الثقافات والاعتراف: –

1- على الرغم من وجود تحليل واسع في عدد الطرائق الوصفية والمعيارية من الليبرالية والجماعاتية والقومية والنسوية وما بعد الحداثة، وتفسير هذه الأشكال قد أغفل نقطة واضحة عن تلك الصراعات الديمقراطية للاعتراف بالروح السائدة والمنحازة لمشاركة المواطنين، إلا أنه يمكن تحليلها، سواء أكانت وصفية أم معيارية، ونتيجة لذلك فالاعتراف هو الذي يشكل الأفراد كمواطنين [60].

---

(56) Tully, James, ***Public Philosophy****, p.180.*
(57) Kymlicka, Will & Wayne Norman, ***Citizenship in Diverse Societies****, pp.5-6.*
(58) Taylor, Charles, ***The Ethics of Authenticity****, Harvard University Press, USA, Eleventh Printing, 2003, p.43.*

2- إن المطالبة بأشكال التعدد ومشاركة المواطنين في الحوارات والمفاوضات, التي تتمثل بالاستماع إلى الآخر وهي قاعدة جوهرية للمعاملة بالمثل وتمثيل للصراع ضد البُنى المهيمنة للاعتراف التي تخضع البعض من المواطنين للأشكال غير الديمقراطية, ولاسيما فيما يتعلق بالهوية وطريقة الحكم ومطالب المواطنين الآخرين الذين يدافعون عن الأشكال الحالية للاعتراف أو الذين يسعون إلى تعديلها بعدة طرائق مختلفة, فلابد من تدريب المواطنين للأصغاء لثقافة الآخر, ويتعلق الأمر أيضاً بمطالب الفيدرالية التي يمكن أن تضمن تمكين جماعة ثقافية من المشاركة في التفاوض, لأن سياسة هوية المواطنين متعددي الثقافات والصراعات من أجل الاعتراف بالجماعات المهمشة والشعوب الأصلية في تجمعات متعددة الثقافات لا تختلف في النوع أو تتعارض بالضرورة كما يفترض غالباً [61] .

3- إن الصراعات حول أشكال التعدد في مشاركة المواطنين لا يمكن تسويتها، وإنها ليست لعبة سياسية تهدف إلى تحقيق الدولة النهائية أو الهدف النهائي، بل هي نشاط حر لحوارات المواطنين وشروط للمواطنة على مر الزمن والاجيال، ومن المؤسف أن المصطلح الهيجلي للاعتراف استعمل لتوصيف نهاية الدولة [62]، فالصراع هنا يتمثل بالمشاركة والحوار من خلال الاعتراف بالاختلاف.

الخاتمة:

من جملة ما توصّل إليه البحث, هو القول بأن المواطنة انجاز جماعي, تتحقق من خلال التمرين, وهي هوية تكتسب من خلال تبادل الأفكار وشرطها الأساس أن يكون الانسان حراً في اختياره, ولاسيما لمن يمثله في السلطة, ولأنها انجاز جماعي فهي مرتبطة بالاعتراف بالآخر, وبالاعتراف, سيتحقق التعدد الثقافي, وفي هذا السياق, فإن المواطنة متعددة الثقافات تُعد استكمالاً للبحث في مفهوم المواطنة, إذ أن فهم المواطنة قد تطور عبر مشكلات كل عصر, الذي يتم من خلاله استعادة مناقشة المفهوم بدءاً من العصور القديمة مروراً بالوسيطة والحديثة وحتى النصف الأول من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين, فهو تراكم لأسئلة الماضي مع مشكلات العصر, التي تعتبر في تجدد مستمر, لذا ينبغي أيضاً تجدد البحث في المفهوم .

إن واحدة من مشكلات العصر اليوم تتمثل بالهوية الثقافية، ولاسيما محافظة الفرد على هويته الفرعية، ومدى كفاية مشاركته بصنع القرار السياسي، للاعتراف به كمواطن، كما هو الفهم السائد اليوم عند بعضهم، أم أن المشاركة لا تعني المساهمة بصنع القرار فحسب، بل المحافظة على الهوية الثقافية أيضاً، وهذه هي القضية الرئيسة التي تشغل المهتمين بالمواطنة متعددة الثقافات.

ولعل من جملة الاهتمامات التي تطرح مع المواطنة متعددة الثقافات، بل وتلازمها أحيانا هي المواطنة العالمية، ويمكن القول هنا إن المهتمين بالمواطنة متعددة الثقافات يشتغلون على الدولة الواقعية، أما المواطنة العالمية فهي جزء من الحُلم العالمي، فكيف يكون المواطن منتمياً للعالم ككل وهو يسعى للانتماء والاعتراف بهويته الفرعية، وربما يكون هذا الموضوع بحاجة إلى اهتمام أوسع لا يكفيه المجال هنا.

---

(61) Ibid, p.152.

ويمكن القول أن حضور المواطنة في دائرة البحث المعرفي جاء نتيجة للتطور في عدة أمور, ولعل أهم هذه التطورات هو ما تعلق بالتعدد الثقافي الذي مهد لشكل جديد من أشكال المواطنة الذي بات يعرف بالمواطنة متعددة الثقافات, تبين مما سبق أن الاهتمام بالمواطنة في النظرية السياسية يقع في دائرة النظرية المعيارية, وعلى الرغم من قلة الاهتمام الذي يبديه أغلبهم, إلا أن بعض منهم قد شخص الواقع المعاصر ومشكلاته, فأنطلق في دراساته من خلال النظرية المعيارية لبيان أهمية تضمين حقوق الاقليات في سياق فهم المواطنة, فضلاً عن الاعتراف بالتعدد الثقافي, ومع تحقق ذلك, أي المواطنة بمفهومها القانوني والسياسي بالاشتراك مع الاعتراف بالتعدد الثقافي بشكل عام وحقوق الاقليات بشكل خاص ستتحقق المواطنة متعددة الثقافات .

المصادر:

أ–باللغة العربية:

1- طاليس، ارسطو، **السياسة**، تر: أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل، بيروت، 2009.

2- كيمليشكا، ويل، **مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة**، ط1، تر: منير الكشو، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010.

3- كيمليكا، ويل، **اوديسا التعددية الثقافية (سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع)، ط1**، ج 1، تر: امام عبد الفتاح امام، عالم المعرفة، الكويت، العدد 377، يونيو 2011.

4- هيتر، ديريك، **تاريخ موجز للمواطنية**، تر: اصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي ومركز البابطين للترجمة، لبنان- الكويت،2007.

ب– باللغة الانجليزية

5- *Buchanan, Allen, **Justice, Legitimacy, and Self Determination Moral Foundations for International Law**, Oxford University Press, First Published, 2004.*

6- *Buchanan, Allen, The **Heart of Human Rights**, Oxford University Press, 2013.*

7- *Callan, Eamonn, **Creating Citizens (Political Education and Liberal Democracy)**, Clarendon Press, Oxford, 1997.*

8- *Carens, Joseph H, **Culture, Citizenship, and Community (A Contextual Exploration of Justice as Evenhandedness)**, Oxford University Press, First Published, 2000.*

9- *Hindess, Barry, **Multiculturalism and Citizenship, Multicultural citizens: the philosophy and politics of identity**, Chandran Kukathas(editor), The Centre for Independent Studies, Australia, April 1993.*

10- *Janoski, Thomas, And Brian Gran, **Political Citizenship: Foundations of Rights**, in Handbook of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. turner, Sage Publications, UK, First Published, 2002.*

11- *Joppke, Christian, **Multicultural Citizenship**, in Handbook of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin and Bryan S. Turner, Sage Publications, UK, First published, 2002.*

12- *Kurian, George Thomas, James E. Alt, Simone Chambers &others, **The encyclopedia Of Political Science**, Congressional Quarterly press, Washington,1-5, 2011.*

13- *Kymlicka, Will, and Wayne Norman, **Return of the Citizen: A Survey of Recent Work on Citizenship Theory**, Ethics, The University of Chicago Press, Vol. 104, No. 2., Jan., 1994.*

14- *Kymlicka, Will, **Multicultural Citizenship a Liberal Theory of Minority Right**, Oxford University Press, U K, First Published, 1995.*

15- *Kymlicka, Will, **Politics in the Vernacular Nationalism, Multiculturalism, and Citizenship**, Oxford University Press, First Published, 2001*

16- *Kymlicka, Will, **Multicultural States and Intercultural Citizens, In Theory and Research in Education,** Sage publications, UK, 2003.*

17- *Kymlicka, Will, **Multicultural Citizenship within Multination States**, Ethnicities, 11-3, Sage Publication, 2011*

18- . *Kymlicka, Will & Wayne Norman, **Citizenship in Diverse Societies**, Oxford University Press, Oxford New York, Reprinted, 2003.*

19- *Miller, Toby, **Cultural Citizenship**, in Handbook of Citizenship Studies, Edited by Engin f. Isin, And Bryan S. Turner, Sage Publications, UK, First Published, 2002.*

20- *Robertson, David, **The Routledge Dictionary of Politics**, the Taylor & Francis e-Library, USA, Third Edition, 2004.*

21- *Roche, Maurice Roche**, Social Citizenship: Grounds of Social Change**, in Handbook of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. Turner, Sage Publications, UK, First Published, 2002.*

22- *Stoker, Gerry, **Prospects for Citizenship**, Bloomsbury Academic, UK, 2011*

*23- Taylor, Charles, **The Politics of Recognition**, in Multiculturalism, Examining the Politics of Recognition, Edited by Amy Gutmann, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1994.*

*24- Taylor, Charles, **The Ethics of Authenticity**, Harvard University Press, USA, Eleventh Printing, 2003.*

*25- Tully, James, **Public Philosophy**, New Key, Volume I: Democracy and Civic Freedom, Cambridge University Press, UK, First Published, 2008.*

*26- Tully, James, **On Global Citizenship**, Bloomsbury, UK, First Published, 2014.*

*27- Woodiwiss, Anthony, **Economic Citizenship: Variations and the Threat of Globalization**, in Handbook of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. turner, Sage Publications, UK, First Published, 2002.*

*28- Welnstock, Danlel M. (Editor), **Citizenship in the 21st Century**, Diversite Canadienne, Vol. 6:4, Autumn 2008.*